

مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين

ميثيل سعيد سويدان¹، محمود حسن قاقيش²، هنادي تركي بطاينة³، لينا جمال حماد⁴

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء آراء عينة من مدققي الحسابات الأردنيين حول مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم إستبانة وتوزيعها على عينة بلغ عدد أفرادها (145) مدققاً تم إختيارهم بشكل عشوائي، وبلغ عدد الإستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الاحصائي (94) إستبانة، وكذلك لمزيد من الاستيضاح حول أسباب تأخر التطبيق الفعلي لهذه المعايير من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن تم إجراء مقابلة مع رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. وقد أشارت نتائج الدراسة الى تأييد مدققي الحسابات لوجود معايير دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وإتفاقهم على أن هذه المعايير تساهم في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت وكما تؤدي أيضاً الى زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وقدرتها على عكس الوضع المالي للمنشأة، وكما توصلت الدراسة الى أن ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن هي من أكثر المعوقات لتطبيق المعايير الجديدة في هذه المنشآت، وأن من الأسباب التي أدت الى التأخر في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي قلة عدد إجتماعات الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية وتبذل رؤسائها بإعتبارها الجهة المسؤولة عن إعتماد معايير المحاسبة الدولية وضمان الالتزام بها في الأردن، وكذلك عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنطبق عليها المعايير الدولية. وقد أوصت الدراسة بتكثيف الاهتمام بالمعايير الدولية الجديدة من الناحية العلمية والعملية، وذلك من خلال عقد محاضرات تثقيفية ودورات تدريبية مستمرة في الجامعات والجمعيات المختصة والمعاهد حول المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لما تشكله هذه المنشآت من أهمية بالنسبة للاقتصاد الأردني.

الكلمات الدالة: معايير الإبلاغ المالي، المنشآت الصغيرة المتوسطة، مدققو الحسابات.

المقدمة

هاما ورئيساً في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وذلك لمساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج الوطني والاستثمار وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة، وبالإضافة الى مساهمتها في التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل والحد من البطالة وتشجيع الإبداع. ومما يزيد من أهمية هذه المنشآت أنها تعتبر أداة هامة لنشر ثقافة العمل الحر والريادة، وتحسين مستوى المعيشة. وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ما يقارب 98% من عدد الشركات العاملة في الأردن، كما توظف أكثر من 75% من الأيدي العاملة، وتساهم فيما نسبته 45% من الناتج القومي الإجمالي، وتشكل كذلك 55% من الصادرات الأردنية (صحيفة الغد، 2011). وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بهذه

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن دوراً

¹ أستاذ في قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان الأهلية،

msuwaidan@ammanu.edu.jo

² أستاذ في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك،

إربد- الأردن، mqaqish@yu.edu.jo

³ محاضر متفرغ برتبة أستاذ مساعد في قسم المحاسبة، كلية الأعمال،

جامعة البلقاء التطبيقية- المركز، السلط - الأردن.

⁴ باحثة

تاريخ استلام البحث 2017/3/26 وتاريخ قبوله 2017/9/23.

الأسواق العالمية، فلا بدّ من التعرف على مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين وهم المحاسبون القانونيون الأردنيون ومساعدو التدقيق العاملين في مكاتب التدقيق المرخصة، وكذلك محاولة إلقاء الضوء على أهم الأسباب التي أدت الى تأخر المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية في تطبيق المعايير الدولية.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى التأييد لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلبيتها لحاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين؟
2. ما أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين؟
3. ما أهم المزايا التي يمكن تحقيقها عند تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين؟
4. ماهي المعوقات التي من الممكن أن تحول أو تحدّ من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين؟

أهداف الدراسة

وفي ضوء مشكلة الدراسة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة آراء مدققي الحسابات الأردنيين حول مدى التأييد لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلبيتها لحاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت.
2. معرفة آراء مدققي الحسابات الأردنيين حول أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم

المنشآت وبكل ما يتعلق بها من النواحي الإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة.

ومما لا شك فيه أن هذه المنشآت قد تعرضت للكثير من المعوقات خلال تطبيقها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة (Full IFRS) نتيجة أن هذه المعايير صمّمت بالأساس للشركات المساهمة العامة لتحسين نوعية تقاريرها المالية، وتلبية احتياجات المستثمرين في أسهمها بينما مستخدمو القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يملكون تلك الإحتياجات، وكما تحتوي المعايير الكاملة على بعض الأمور والمسائل ليست ذات صلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالتالي فإن تطبيق هذه المعايير كاملةً عليها تشكل عبئاً على أنظمتها المحاسبية وعلى معدي قوائم تلك المنشآت، وبالتالي لا بدّ من ضرورة تبسيط هذه المعايير لتلائم طبيعة ومستخدمي قوائمها (AICPA, 2016). مما جعل المتخصصين ينظرون إلى اتجاه آخر وهو إيجاد معايير جديدة تناسب هذه المنشآت، وفي الآونة الأخيرة تواصلت الجهود المبذولة من قبل مجلس المعايير الدولية (The International Accounting Standards Board (IASB)) حول هذا الموضوع لتطوير معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حتى أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة مقترحة لإنشاء معايير محاسبية دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عام 2007، ومن ثم تم اعتمادها بشكل نهائي في تموز 2009، بحيث تكون هذه المعايير هي المرجع لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لذلك تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى ملاءمة المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين والأسباب الكامنة وراء التأخر في تطبيقها.

مشكلة الدراسة

نظراً للدور الهام الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البنية الاقتصادية الأردنية، وحيث أن الأردن من الدول التي تهتم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتلزم مؤسساتها بذلك لأجل مواكبة العالم الخارجي ومحاولة دخول

المعايير في معرفة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق هذه المعايير والأسباب الكامنة وراء التأخر في تطبيقها وبالتالي التعرف على الوسائل والأساليب اللازمة والممكنة لتجاوزها أو على الأقل الحد منها.

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لإختبار الفرضيات العدمية التالية:

H01: لا تساهم معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت.

H02: لا تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت.

H03: لا توجد مزايا من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

H04: لا توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتصنيفها

لا يوجد تعريف واضح لمفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المنشآت، وتختلف معايير تصنيف حجم المنشأة من دولة لأخرى مثل رأس المال، وعدد العمال، وقيمة الأصول، وحجم المبيعات، وإن كان عدد العمال أكثرها استخداماً، وقد إعتمدت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (Organization of Economic & Cooperative Development(OECD)) معيار (عدد العمال) أساساً لتصنيف المنشآت حسب حجمها كما يلي: (Rocha,2012)

1. المنشآت المتناهية الصغر (Micro enterprises) وهي التي توظف ما يصل الى 4 عمال.
2. المنشآت الصغيرة (Small enterprises) وهي التي توظف ما يصل الى 99 عاملاً.
3. المنشآت المتوسطة Medium- Size enterprises) وهي التي توظف ما يصل الى 500 عاملاً.

حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت.

3. معرفة آراء مدققي الحسابات الأردنيين حول أهم المزايا التي يمكن تحقيقها عند تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4. معرفة المعوقات التي من الممكن أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإقتصاد ومساهمتها الواضحة في رفع وتنمية إقتصاد الأردن من خلال زيادة الإنتاج ودعم الناتج القومي الإجمالي وتوفير فرص العمل، حيث أشارت غرفة صناعة عمان في عام 2010 بأن حجم العمالة في المنشآت الاقتصادية الأردنية الصغيرة والمتوسطة بلغ (312,649) عاملاً، أي ما نسبته (45.2 %) من إجمالي حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية الأردنية، ونظراً لإقرار مجلس المعايير المحاسبة الدولية معايير خاصة لهذا النوع من المنشآت منذ عام 2009، وإلآن الأردن من الدول السبّاقة في تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين قدّ أوصت بضرورة تبني هذه المعايير في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فقد جاءت هذه الدراسة في محاولة لإستجلاء آراء مدققي الحسابات الأردنيين حول مدى ملاءمة المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن، من خلال التعرف على آرائهم حول مدى التأييد لوجود معايير دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلبيتها لحاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت، وآرائهم حول أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت، وكما جاءت هذه الدراسة أيضاً في محاولة لإلقاء الضوء على أهم الأسباب التي أدت الى تأخر التطبيق الفعلي لهذه المعايير من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. لذا من المأمول أن تساعد نتائج هذه الدراسة المعنيين بتطبيق هذه

4. المنشآت الكبيرة (Large enterprises) وهي التي تضم أكثر من 500 عاملاً.

بينما عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board (IASB)) المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها تلك المنشآت التي لا تخضع للمحاسبة العامة، وتعد بياناتها المالية لإستعمال أصحاب المنشأة فقط وليس للمستخدمين الخارجيين، وتتصف هذه المنشآت بأنه لا يتم التعامل في حقوق ملكيتها أو في ديونها في السوق المالي.

أما في الأردن فلم يكن هناك تعريف موحد ومعتمد للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل الهيئات الرسمية، ولكن في عام 2005 تم إعتقاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فتم تعريف الشركات الصغيرة بأنها تلك الشركات التي يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 عاملاً، و رأس مالها أقل من 30 ألف دينار. أما الشركات المتوسطة فهي التي يتراوح عدد عمالها ما بين 50 إلى 249 عاملاً، و رأس مالها 30 ألف دينار فأكثر (غرفة صناعة الزرقاء، 2011). أما في تموز 2012، فقد قام البنك المركزي الأردني كذلك بإعتقاد تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك لغايات الاستفادة من التسهيلات المضمونة من مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار الأمريكي «OPIC» بأنها الشركات التي تحقق شرطين من الشروط التي حددها البنك والمتمثلة في أن تقوم الشركة بتوظيف 300 موظف كحد أعلى، وأن لا يتجاوز مجموع موجوداتها ما يعادل 15 مليون دولار أمريكي، وأن لا يتجاوز مجموع مبيعاتها السنوية ما يعادل 15 مليون دولار أمريكي (البنك المركزي، 2012).

مزايا المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تمتاز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالعديد من المزايا التي تجعلها ذات أهمية كبيرة، حيث تمتاز هذه المنشآت بسهولة القيادة والتوجيه وذلك من خلال التواصل المباشر والمستمر بين مدير المنشأة والعمالين، وكذلك تمتاز بالإرتباط الوثيق بالعملاء وذلك نتيجة التعامل المباشر معهم مما يؤدي إلى تلبية حاجاتهم وطلباتهم بشكل أفضل وتزويدهم بما يحتاجونه. وتتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

كذلك بعدة مزايا نذكر منها :

1. الجمع بين الإدارة والملكية: حيث أن مالك المنشأة غالباً يكون مديرها أيضاً، حيث يكون صاحب المنشأة مسؤولاً عن اتخاذ معظم القرارات التي تخص المنشأة (المحروق ومقابلة، 2006). أي يغلب عليها الطابع الفردي في مجال الإدارة والتخطيط وغالباً ما تكون عائلية سواء على المستوى الإداري أو التنفيذي.

2. قلة عدد العاملين وصغر حجم رأس المال: وذلك بسبب صغر حجم المنشأة وقلة أنشطتها، وكذلك بسبب رغبة صاحب المنشأة بتقليل التكاليف (العبايجي، 2013). ويرى الباحثون ان انخفاض العمالة قد يكون له أثر ايجابيا على انتاجية العاملين وذلك لانه عندما يكون عدد العمالة محدود يتيح ذلك الاحتكاك المباشر بين العاملين وأصحاب العمل مما يساعد على ايجاد تفاهم وتعاون مشترك بينهما ويقلل المنازعات وبالتالي نشوء روح الفريق والعمل كأسرة واحدة.

3. القيمة المنخفضة للأصول الثابتة: بسبب البساطة التي تميز أعمال هذه المنشآت فلا تحتاج إلى أصول حديثة أو كثيرة (العبايجي، 2013). وكذلك انخفاض درجة المخاطرة حيث يعتمد أصحاب هذه المشاريع على رؤوس أموالهم وثروتهم الشخصية أكثر من إعتمادهم على الديون (هيكل، 2003).

4. تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في زيادة الناتج القومي: وذلك من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار، وتوظيف رؤوس الأموال الصغيرة التي كانت من الممكن أن تتوجه نحو الاستهلاك، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج القومي (القدومي ، 2012).

5. إعتقاد هذه المنشآت بشكل كبير على الناتج المحلي والموارد المحلية الأولية: حيث أن أغلب هذه المنشآت لا تعتمد على استيراد موادها من الخارج بل تعتمد على المواد المتاحة داخل البلد (المحروق ومقابلة، 2006)، وهذا بدوره يجنبها تقلبات سعر الصرف وانعكاساته على نتائجها المالية.

الصعوبات والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض

بقائها واستمراريتها، ويمكن إبرازها فيما يأتي:

1. صعوبات تمويلية: وتعتبر الصعوبات التمويلية من أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل الخارجي المناسب والمشاكل المرتبطة به من حيث عدم توفر الضمانات التي تتطلبها الجهات التمويلية أو من جهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والإقساط وفترة التسديد وارتفاع اسعار الفائدة (Agwu & Emeti, 2014). حيث يفرض غالباً على هذا النوع من المنشآت أسعار فائدة أكبر من التي تُمنح للمؤسسات الكبيرة لوجود المخاطرة في مثل هذه المنشآت (Chowdhury et al, 2013).

2. معوقات تسويقية: وتقسم المعوقات التسويقية الى معوقات تسويقية خارجية متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة كتفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية. بالإضافة الى معوقات تسويقية داخلية ناتجة عن إهمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين لديها (المشهوراي والرملوي، 2015).

3. المعوقات الإدارية والإجرائية: والتي تتمثل في ضعف الخبرات والمهارات الإدارية وعدم وجود القوى العاملة المدربة والتي تشكل تحدياً رئيساً لبقاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (Agwu & Emeti, 2014). إضافة إلى افتقار معظم المنشآت الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية، وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية (سلمان، 2009).

4. معوقات تنظيمية وتشريعية: وتتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في التعقيد في إجراءات إنشاء المنشآت الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المنشآت الصغيرة من الإجراءات الحكومية التي تقيد حريتها ومن تعدد الجهات التفتيشية والرقابية عليها مثل الجهات الاقتصادية، والصحية، والضمان الاجتماعي، والدوائر الضريبية والجمركية وغيرها (الحناوي، 2006).

وبناءً على ما سبق يُلاحظ بأن المنشآت الصغيرة

والمتوسطة الحجم تعاني من مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تؤثر على تأسيسها وبقائها وتمييزها وبالتالي لكي تستمر هذه المنشآت ولتقوم بدورها الهام في دعم الاقتصاد الوطني لا بد أن تقوم الجهات التشريعية على سن وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة المحفزة على الاستثمار في هذه المشروعات، وضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية في الأردن لتوفير القروض المناسبة والميسرة لهذه المشروعات وبفوائد مخفضة وضمانات ميسرة.

معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

لوحظ في الآونة الأخيرة الإهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى الدولي من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خصوصاً في الدول النامية المختلفة، وهذا الإهتمام ما هو إلا دليل على أهمية هذه المنشآت ودورها الهام في الإقتصاد الوطني لأي بلد وتعزيز القيمة المضافة للدخل القومي، وقد رافق هذا الإهتمام المتزايد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (السعافين، 2008)، لهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2009 بتطوير معايير دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن أهداف المجلس إدخال تعديلات بناءً على احتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتبسيط أسس القياس، وتزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، ومفهومة ومطبقة دولياً في جميع المنشآت، وتلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المنشآت (القواسمي، 2008؛ صالح وفتيحة، 2010).

ويلاحظ إن المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تم تشكيلها من المعايير الدولية الكاملة مع وجود بعض الاختلافات، ملحق رقم (1) في نهاية الدراسة يستعرض معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة في المنشآت الكبيرة من جهة وما يقابلها في المعايير الدولية الخاصة

• تظهر الموجودات البيولوجية بالتكلفة، ويتم استهلاكها بانتظام على عمرها الإنتاجي ، كما يتم فحصها لأغراض التدني ، أما إذا كانت لها أسعار محددة جاهزة فإنها تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.(المدقق 2009)
د- إن متطلبات الإفصاح في المعايير الجديدة أقل كثيراً عنها في المعايير الكاملة ويعود سبب ذلك إلى:

• إستبعاد افصاحات نتيجة إلغاء اعتماد عدد من المعايير المحاسبية الدولية.
• إستبعاد افصاحات تتعلق بمبادئ الاعتراف والقياس نتيجة استبدالها بطرق مبسطة.

• إستبعاد افصاحات تتعلق بطرق بديلة.
• إستبعاد بعض الإفصاحات التي لا تلائم حاجات المستخدمين ، أو أن الحصول عليها يحتاج إلى كلفة لا تتناسب مع المنفعة منها. (المدقق، 2009)

ويشكل عام يمكن القول بأن متطلبات الإفصاح تنطبق فقط على البنود الجوهرية. فإذا كان البند غير جوهري لا يكون الإفصاح عنه مطلوباً، ولتسهيل فهم عملية الإفصاح والعرض فقد قامت المعايير بوضع قائمة الإفصاح والعرض في المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومما لا شك فيه فإن كتابة المعايير الجديدة تم بشكل أكثر سهولة ويسرعن نص المعايير الدولية الكاملة التي تتصف عادة بأنها معقدة الاستيعاب والتطبيق.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تقييم مدى حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى وجود معايير ابلاغ مالي دولية خاصة بها، وكذلك تقييم مدى ملائمة هذه المعايير للتطبيق في العديد من البلدان. وكما بحثت بعض الدراسات في الفروقات في المعالجات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بدلاً من المعايير الدولية الكاملة. وفيما يلي أبرز هذه الدراسات من الاحدث الى الاقدم:

دراسة (Jain & Gandhi (2015) بعنوان:

"Accounting for Fixed Assets for SMEs in India vs. IFRS for SMEs: A Comparative Study and the Challenges Ahead"

بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويجب الإشارة هنا إلى أن المعايير الجديدة تنطوي على عدة نواحي جرى تسهيلها وتبسيطها عما ورد في المعايير الدولية الكاملة، ويمكن تبسيطها كما يلي:(IASB,2009)
أ- استبعدت من المعايير الجديدة المعايير التالية الواردة في المعايير الدولية الكاملة وهي:

المعيار	البيان
33 IAS	1- معيار الربح للسهم الواحد
IAS 34	2- معيار البيانات المالية المرحلية
IFRS 5	3- معيار الموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع
IFRS 8	4- معايير تقارير القطاعات

ب- أٌستبعد عدد من الطرق البديلة الواردة في المعايير الكاملة، وتم اعتماد الطرق الأكثر سهولة، والأقل تعقيداً ومن الطرق البديلة التي تم إستبعادها:

• طريقة إعادة تقدير الممتلكات والماكنات والمعدات والموجودات غير الملموسة.
• طريقة التجميع النسبي الخاصة بالاستثمارات.
• طريقة إظهار الأدوات المالية كمتوفرة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

ج- تسهيل الاعتراف والقياس، ويتمثل ذلك فيما يلي:

• تظهر الأدوات المالية بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة، أما باقي الأدوات المالية فتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

• إطفاء الشهرة أو الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد على مدى العمر الإنتاجي لها أو على مدى عشر سنوات.

• لا يتم فحص الممتلكات والماكنات والمعدات والموجودات غير الملموسة سنوياً ، بل عندما تتوفر مؤشرات عن التغيير في القيمة عن السنة السابقة.

• تحميل مصاريف البحث والتطوير على بيان الدخل.

• تحميل تكاليف الاقتراض على بيان الدخل.

• وضع مبادئ بسيطة لإستبعاد الموجودات المالية أو

المطلوبات المالية.

• تبسيط متطلبات محاسبة التحوط.

الداسة (450) محاسبياً مهنياً تم إختيارهم بشكل عشوائي وتم توزيع إستبانة عليهم وبلغ عدد الإستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الاحصائي (280) إستبانة. وقد أشارت نتائج الدراسة الى أن معظم المحاسبين المهنيين على وعي بعملية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ولديهم مستوى معتدل من المعلومات حوله، وقد تلقوا العديد من الدورات التدريبية حول المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أشار المشاركون في الإستبانة الى أهم مزايا المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتتمثلة بتحسين المقارنة والموثوقية والشفافية وجودة المعلومات المالية والفهم الواضح للقوائم المالية مما ينعكس إيجابياً على عملية اتخاذ القرارات السليمة وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال بهذه المنشآت. ومن ناحية أخرى فإنه تم الإشارة الى العقبات الرئيسية التي تعترض تطبيق هذا المعايير والمتعلقة بالتكلفة ونقص التدريب الذي ربما يؤدي الى التطبيقات الخاطئة للمعايير وإعداد قوائم مالية غير ملائمة.

دراسة (2013) . *Albu et al* بعنوان:

"Implementation of IFRS for SMEs in Emerging Economies: Stakeholder Perceptions in the Czech Republic, Hungary, Romania and Turkey"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة انطباعات المعنيين بإعداد التقارير المالية في أربع دول من دول الإقتصادات الناشئة وهي جمهورية التشيك والمجر ورومانيا و تركيا بشأن إمكانية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث التكلفة والفوائد واستراتيجية اعتمادها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع ممثلي أصحاب المصلحة الرئيسيين من معدي القوائم المالية ومدققها ومستخدميها والجهات التشريعية والهيئات المهنية في كل من الدول الأربعة. وأشارت نتائج الدراسة الى دعم قوي من قبل الدول الأربعة لتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد كان هناك تفاوت بين آراء أصحاب المصلحة لتطبيق المعايير الدولية وإعتمادها بشكل إلزامي أو اختياري أو إيجاد نظام مزدوج ما بين المعايير

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الفجوة في المعالجة المحاسبية والتي من الممكن أن تواجه المنشآت الهندية الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة تطبيقها للمعايير الدولية الخاصة بها (IFRS for SMEs)، وكما هدفت الدراسة أيضاً الى تحليل المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك المعيار الدولي الكامل (Full IFRS) فيما يتعلق بالأصول الثابتة ومن ثم إجراء تحليل ميداني لها لإختبار أوجه التشابه والاختلاف بين المعيارين. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإستكشافية التي تم إجرائها دون الحاجة الى صياغة فرضيات، بل تقوم على تحليل البيانات النوعية حيث قامت هذه الدراسة بالمقارنة بين المعيارين في عدة مسائل رئيسية تتعلق بالإعتراف بهذه الاصول وتحديد القيمة العادلة لها وتكاليف الإستهلاك و الفحص وكذلك الإختلاف في عملية الإفصاح، حيث لم يشير المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى توجيهات بشأن عملية الإفصاح المتعلقة برهن هذه الاصول كضمان للالتزامات. وقد توصلت الدراسة الى أن المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يتشابه مع المعيار الدولي الكامل بنسبة 51.52 % ويختلف عنه في نواحي أخرى بنسبة 48.48 %، وإنه من المتوقع مع مرور الزمن أن تتعامل المنشآت الهندية الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التحديات التي فرضها المعيار الدولي الخاص بها، وكما أشارت نتائج الدراسة الى أهمية وضرورة إعتداد المنشآت الهندية لهذا المعيار لتمكّنها من مواجهة المنافسة العالمية.

دراسة (2014) . *Kilic et al* بعنوان:

"Preparedness for and perception of IFRS for SMEs: evidence from Turkey"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الوعي ومستوى المعلومات وإستعداد ومدى إدراك المحاسبين المهنيين للمعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تركيا، وكما هدفت أيضاً الى دراسة تأثير العديد من العوامل مثل الخبرة والمستوى التعليمي وإستعداد المحاسبين المهنيين على ادراكهم للمعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs). ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم إستبانة لتكون أداة لجمع البيانات اللازمة، وقد بلغ حجم عينة

لديها عدد كبير من الملاك مقارنة بشركات الأشخاص والمنشآت الفردية.

دراسة (عزوي ومهاوة، 2012) بعنوان: "المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الجزائر. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم إستبانة لتكون أداة لجمع البيانات اللازمة، إذ تم الإعتماد في بنائها وتصميمها على مجموعة من نماذج الاستبانات التي سبق وأن طرقت في مجموعة من الدول أهمها النموذج الألماني والنموذج الأوروبي. وقد توصلت الدراسة الى ضرورة وجود محاسبة مالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المنشآت على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية. وتختلف الإحتياجات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإحتياجات الخاصة بالمنشآت الأخرى، وكما تعتبر تكاليف تبني تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق المعايير الدولية بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الإقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة. كما تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر وعلى ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بها من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة.

دراسة (Nerudova & Bohusova (2008) بعنوان:

"The Empirical Study of the SMEs Position in the Process of IFRS for SME Application in the Czech Republic"

تقوم هذه الدراسة على مناقشة إمكانية إدخال المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الشركات التشيكية، ومدى ملاءمة تطبيق متطلبات هذه المعايير على

الوطنية والمعايير الدولية بحيث يتم تطوير المعايير الوطنية على أساس معايير الإبلاغ المالي الدولية بتعديل بعض المعالجات المستخدمة في المعايير الدولية وإضافة قواعد جديدة للمعايير الوطنية. وقد أظهرت المقابلات رغبة ودعم المدققين والمستخدمين لجعل تطبيق المعايير الدولية إلزامياً لما يحققه من فوائد عديدة متمثلة بزيادة قابلية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمقارنة، وزيادة الشفافية، وجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي إعداد التقارير المالية بشكل أفضل مما يعكس على تحسين بيئة الاعمال.

دراسة (Aboagye-Otchere & Agbeibor (2012)

بعنوان:

"The International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMES): Suitability for Small Businesses in Ghana"

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى ملاءمة المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتطبيقها في هذه المنشآت في جمهورية غانا وذلك من خلال تقييم مدى حاجة هذه المنشآت لمعايير دولية خاصة بها، وكما هدفت الدراسة أيضاً الى معرفة مدى تأثير خصائص المنشأة من حيث (حجمها ونوع قطاعها وتصنيفها القانوني وعدد ملاكها) على حاجة هذه المنشآت لمثل هذه المعايير الدولية. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم إستبانة لتكون أداة لجمع البيانات اللازمة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (350) منشأة صغيرة في غانا، تم توزيع إستبانة عليها وبلغ عدد الإستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الاحصائي (149) إستبانة. وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن المنشآت الصغيرة في غانا لديها أنشطة محدودة دولياً وبالتالي لا يستدعي ذلك إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة دولياً وكما أن هذه المنشآت لا تتلقى طلبات لتقديم مثل هذه المعلومات، وكما أشارت نتائج هذه الدراسة الى أن 19 قضية تناولتها المعايير من مجموع 27 قضية غير ملاءمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكما وجدت الدراسة أن حجم المنشأة وتصنيفها القانوني وعدد مالكيها يؤثر على مدى حاجة هذه المنشآت لمعايير دولية، وأن المعايير الدولية تكون أكثر ملاءمة للمنشآت الكبيرة والتي

المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من نفس النوع وإعداد معايير ملائمة ومناسبة لجميع هذه المنشآت.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم هذا المنهج على أساس دراسة ظاهرة في الواقع ووصفها وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى إستنتاجات تعكس الواقع وتساهم في تحسينه وتطويره. ولتحقيق أهداف الدراسة ودراسة الفرضيات الخاصة بها، وبسبب الطبيعة الفنية للدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوبين في جمع البيانات وهما:

1. تم تصميم إستبانة وتوزيعها على عينة من المحاسبين القانونيين الأردنيين ومساعدتي التدقيق العاملين في مكاتب التدقيق المرخصة في الأردن.

2. تم إجراء مقابلة شخصية من قبل أحد الباحثين مع رئيس وأربعة أعضاء من أعضاء مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق المرخصة في الأردن من محاسبين قانونيين ومساعدتي التدقيق، حيث بلغ عدد المحاسبين القانونيين المزاولين لمهنة التدقيق 515 محاسباً قانونياً تواجد منهم في الأردن حوالي 501 حسب الإحصائية المعدة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. وقد تم اختيار العينة عشوائياً حيث تم توزيع 145 إستبانة على كل من المحاسبين القانونيين ومساعدتي التدقيق للحصول على عينة ممثلة¹. وقد تم استرداد 110 إستبانة فقط، تم إستبعاد 16 إستبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل؛ وذلك بسبب عدم اكتمال البيانات المطلوبة. لذا يصبح عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل (94) إستبانة، أي ما نسبته 64.8% من عينة الدراسة الكلية.

أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة عن طريق تصميم إستبانة وذلك

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في جمهورية التشيك، ومن خلال الإستبانة والتي تم توزيعها على عدد من المحاسبين والمدققين في هذه المنشآت، فقد رأى الباحثان أنه وبالاستناد للدراسات التي قاموا بها؛ فإن الهدف من اصدار المعايير الجديدة هو توحيد اعداد التقارير المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة على مستوى العالم. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي من الممكن أن تواجه المنشآت التشيكية في تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتتمثل هذه الصعوبات في إفتقار هذه المنشآت للأنظمة المحاسبية وعدم كفاية المعلومات المتعلقة بالمعايير الدولية وكذلك كيفية اعداد التقارير المالية. وتمثلت المشكلة الرئيسة في ارتفاع تكلفة التطبيق بالمنشآت الصغيرة والمنشآت متناهية الصغر، بحيث لا يمكن تحقيق مقابل تلك التكلفة المنفعة الموازية، وأوضحت الدراسة أن المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي ملائمة بصورة أكبر في المنشآت الكبيرة والمتوسطة الحجم. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني المعايير الجديدة وتطبيقها على المنشآت التشيكية، و ضرورة مواكبة المعايير الدولية بالأخص في حالة الشركات الأجنبية التي لها فروع او الشركات التابعة.

دراسة (2007) Guthrie بعنوان:

"IFAC Small & Medium Committee Strategy"

هدفت هذه الدراسة الى توضيح الإستراتيجية المتبعة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإظهار الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية الى إقتراح هذا المعايير، والتعريف بإختلافات هذا المعايير عن المعايير الدولية الكاملة (Full IFRS)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى أن أهم الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية الى إعداد هذه المعايير كانت تزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير خاصة بها سهلة الفهم من جهة وتوحد ممارستها المالية من جهة أخرى، كما أنها تحد من إستخدام البدائل المحاسبية، وتمكّن كل من المستثمرين والمقرضين من عمل مقارنة بالأداء المالي لجميع

¹تم توزيع الإستبانة باليد مباشرة على أو عن طريق البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى تصميم إستبانة الكترونياً، وإرسال رابط الموقع الإلكتروني على البريد الإلكتروني لبعض أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الذين تم الحصول على عناوينهم الإلكترونية، وتم استلامها بالطريقة نفسها

مقياس التحليل

تم الإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في تفسير إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة، بحيث تأخذ الإجابة (موافق بشدة/كبيرة جداً) خمس درجات، والإجابة (موافق/كبيرة) أربعة درجات، والإجابة (موافق بدرجة متوسطة/متوسطة) ثلاثة درجات، والإجابة (غير موافق/قليلة) درجتان، والإجابة (غير موافق بشدة/قليلة جداً) درجة واحدة. وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية لنتائج تحليل البيانات لتفسير البيانات على النحو التالي:

درجة الأهمية	الوسط الحسابي
منخفضة	من 1.00 - 2.49
متوسطة	من 2.50 - 3.49
مرتفعة	من 3.50 - 5.00

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة:

من خلال الإطلاع على جدول رقم (1) والمتعلق بخصائص عينة الدراسة يتبين لنا أن غالبية أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية، حيث تشكل نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس (70%) من حجم العينة، وهي نسبة منطقية حيث أن أغلب العاملين في هذه المكاتب ينهون دراستهم الجامعية ويعملون في مجال المحاسبة والتدقيق فيها، وكما تبين أيضاً أن (89.4%) من مجموع عينة الدراسة هم أفراد حاصلين على شهادة المحاسبة، بالإضافة إلى نسبة جيدة يحملون شهادات من تخصصات مشابهة كالعلوم المالية والمصرفية والاقتصاد وإدارة الأعمال، وبما أن موضوع الدراسة يتعلق بالمعايير المحاسبية فهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم معرفة جيدة في مجال موضوع الدراسة مما يؤثر إيجابياً على إجاباتهم وبالتالي على نتائج الدراسة. وكما يتضح أيضاً أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة جيدة في المجال المحاسبي، وهم من حملة الشهادات المهنية المختلفة في مجال المحاسبة والتدقيق حيث يشكل عدد مدققي الحسابات الحاصلين على شهادة المحاسب القانوني الأردني المرخص (JCPA) 45.7% من عينة الدراسة، وشهادة محاسب قانوني مرخص (CPA) بلغت 19.1% على التوالي. وهذا بدوره يؤدي إلى الحصول

بالإعتماد على كل من الدراسات السابقة والإطار النظري بالإضافة إلى استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال. وقد تكونت هذه الإستبانة² من جزئين هما:

الجزء الأول: ويختص بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حيث تتضمن (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادات المهنية).

الجزء الثاني: يحتوي على مجموعة من المحاور المتعلقة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومجال التطبيق وأهم أماكن الحذف والتبسيط فيها، وميزات تطبيقها في البيئة الأردنية والمعوقات التي تحد من تطبيقها.

وقد تم تصنيف هذا الجزء إلى عدة محاور كما يلي:

- المحور الأول: ويحتوي على سؤالين جوهريين لموضوع الدراسة حيث أنهما يبينان مدى تأييد وجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر عينة الدراسة ومدى تلبية هذه المعايير لحاجات مستخدمي البيانات في هذه المنشآت.

- المحور الثاني: ويحتوي على أهم المواضيع التي تم حذفها والأجراءات التي تم إعادة صياغتها من أجل تبسيط المعايير الجديدة مقارنة مع المعايير الدولية الكاملة، وقد تضمن هذا المحور 13 فقرة.

- المحور الثالث: ويحتوي على أهم المزايا التي قد تتحقق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن في حال تم تطبيق هذه المعايير وقد اشتمل على 11 فقرة.

- المحور الرابع: ويحتوي على معوقات تطبيق المعايير الجديدة في بيئة المنشآت الأردنية وقد اشتمل على 11 فقرة.

² تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وذلك لقياس ثبات الأداة للإجابات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة، وقد تبين أن قيمة الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمحاور الإستبانة الأساسية تراوحت بين 61.5% - 79.3%، بينما بلغت قيمة ألفا الكلية 79%، وبذلك يمكن القول أن هذه النسبة تدل على أن الثبات للمقياس المستخدم في هذه الأداة جيد.

وتشير إلى إتجاهات إيجابية عالية، حيث أن المتوسطات الحسابية لإجاباتهم الفئتين كانت (4.37 و 3.85) على التوالي، وبانحراف معياري يتراوح (0.704) للفئة الأولى و (0.747) للفئة الثانية مما يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤيدون وجود معايير دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويلاحظ من قيم الانحراف المعياري أن هناك توافق بين أفراد العينة على أن وجود هذه المعايير يلبي حاجات مستخدمي البيانات المالية في هذه المنشآت ويخدم مصالحهم وتأخذ إعتبارات المنفعة مقابل التكلفة.

الجدول رقم (2)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة أهمية فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	هناك حاجة لوجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لاختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم .	4.37	0.704	مرتفعة
2	تلمي المعايير الجديدة حاجات المستخدمين في الأردن من وجهة نظري حيث تأخذ إعتبارات المنفعة مقابل التكلفة.	3.85	0.747	مرتفعة

المحور الثاني: وجهة نظر المجيبين حول أهم المواضيع التي تم حذفها والإجراءات التي تم إعادة صياغتها من أجل تبسيط المعايير الجديدة مقارنة مع المعايير الدولية الكاملة. يبين الجدول رقم (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة أهمية كل فقرة من فقرات المحور الثاني من إستبانة الدراسة، ويلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد العينة على

على نتائج دقيقة إلى حد ما وأكثر موضوعية، حيث أن طبيعة الدراسة تحتاج إلى خبرة وإطلاع جيد في المجال المهني.

الجدول رقم (1)

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

المتغير	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	70.2%
	ماجستير	22.3%
	دكتوراه	6.4%
	أخرى	1.1%
التخصص العلمي	محاسبة	89.3%
	علوم مالية	4.3%
	اقتصاد	3.2%
	أخرى	2.1%
	لا يوجد	1.1%
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	23.4%
	من 3 - 6 سنوات	17.0%
	من 7 - 10 سنوات	6.4%
	أكثر من 10 سنوات	53.2%
الشهادة المهنية	CPA	19.1%
	JCPA	45.7%
	ACPA	2.1%
	CIA	1.1%
	أخرى	24.5%
	لا يوجد	7.4%

ثانياً: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المحور الأول: تأييد وجود معايير دولية خاصة ومدى تلبيتها لحاجات مستخدمي البيانات المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يبين الجدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرتي المحور الأول، يلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة

بحسب المعايير الجديدة، فقد تتبين أن مدققي الحسابات يؤيدون هذا الإجراء بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذه الفقرة (3.47)، ومن خلال الإطلاع على قيم الإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة يلاحظ أن هناك اختلافات في أفراد العينة على درجة أهمية هذه الإجراءات والحدوفات في تبسيط المعايير الجديدة مقارنة مع المعايير الدولية الكاملة.

مما سبق يمكن القول أن درجة الموافقة على الإجراءات التي قدمتها المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتوافق بدرجة متوسطة مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن هذا بالطبع من وجهة نظر العينة المبحوثة، وأن هناك إختلاف في آراء أفراد العينة، قد يكون السبب في ذلك حداثة المعايير، وعدم الإطلاع الكافي على بنوده وإجراءاته، أو قد يكون بسبب إختلاف طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن عنها في الدول التي ساهمت بدرجة أكبر في وضع المعايير.

الأربعة فقرات الأولى والمتعلقة بالموضوعات التي تم حذفها من المعايير الدولية تشير إلى موافقة متوسطة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الإجابات بين (2.98 - 3.2)، مما يدل على درجة موافقة متوسطة لحذف هذه المواضيع من معايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك حسب معيار القياس المستخدم في هذه الدراسة. وكما يلاحظ بالنظر إلى قيم الإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة بأن هناك تشتت في هذه الإجابات حول حذف هذه المواضيع.

أما بالنسبة للإجراءات التي تم إعادة صياغتها من أجل تبسيط المعايير الجديدة مقارنة مع المعايير الدولية الكاملة فنلاحظ من خلال الجدول أنها قد حظيت بأهمية عالية أو متوسطة من عينة الدراسة، فقد بلغت أعلى المتوسطات للفقرات (12) و (11) و (5) و (8) والتي تتعلق بقياس الاستثمارات وقياس الأصول البيولوجية والأدوات المالية والاستثمارات العقارية على التوالي. أما فيما يتعلق بتكاليف البحث والتطوير (فقرة 9) وتحميلها دائماً على المصاريف

الجدول رقم (3)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة أهمية فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية
1	حذف التقارير المالية المرحلية	3.13	1.242	متوسطة
2	حذف تقارير الفروع والتقارير القطاعية	3.01	1.112	متوسطة
3	حذف محاسبة الأصول المحتفظ بها برسم للبيع	2.98	1.119	متوسطة
4	حذف الربح للسهم الواحد	3.20	1.203	متوسطة
5	قياس الأدوات المالية التي تستوفي معايير محددة (الذمم المدينة وأوراق القبض والدفع التجارية ...) بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، جميع الأدوات الأخرى (مثل العقود الآجلة، الاستثمارات في الديون القابلة للتحويل) تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3.54	0.876	مرتفعة
6	تقييم الأصول الثابتة على أساس التكلفة (أي أن نموذج إعادة التقييم لا يعتبر خياراً متاحاً)	3.32	1.128	متوسطة
7	إطفاء الأصول غير الملموسة و الشهرة على حسب عمرها الافتراضي المقدر.	3.09	1.148	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
8	قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة أو القيمة العادلة أيهما أقل جهد وتكلفة	3.51	0.981	مرتفعة
9	معاملة تكاليف البحث والتطوير دائما كمصاريف (أي لا تعتبر رسملة تكاليف التطوير خياراً متاحاً)	3.47	1.099	متوسطة
10	معاملة تكاليف الأقتراض دائما كمصاريف (أي لا تعتبر نموذج الرسملة خياراً متاحاً)	3.34	1.048	متوسطة
11	قياس الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة فقط اذا كان لها أسعار محددة دون جهد أو تكلفة، وإلا فإنها تقاس بالتكلفة وتستهلك على عمرها الانتاجي	3.54	0.939	مرتفعة
12	قياس الاستثمارات بالمنشآت المشتركة بالكلفة ما لم يكن لها أسعار معلنة وعندها تظهر بالقيمة العادلة	3.61	0.858	مرتفعة
13	يسمح بحاسبة التحوط فقط لمخاطر سعر الفائدة المتغيرة، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر سعر السلع في التزام ثابت أو معاملة تقدير محتملة أو مخاطر سعر الصرف في صافي الاستثمار في عملية أجنبية. وهي غير مسموحة بالنسبة للخيارات الأخرى أو المحافظ	3.38	0.844	متوسطة

كفاءة البيانات المالية المعدة وقدرتها على عكس الوضع المالي للمنشأة" على أعلى متوسط (4.23)، تلتها في المتوسط الفقرة الثانية والتي تشير إلى أن المعايير الجديدة تساهم في إيجاد نظام محاسبي متكامل في هذه المنشآت، وتعتبر هذه ميزة كبيرة في ظل إفتقاد الغالبية العظمى لهذه المنشآت لنظم محاسبية متكاملة، بإختصار تشير نتائج هذا المحور بأن مدقي الحسابات يرون أن هناك العديد من المزايا من إصدار معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المحور الثالث: مزايا تطبيق المعايير الجديدة من وجهة نظر المقيمين

يبين جدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة أهمية كل فقرة من فقرات المحور الثالث من إستبانة الدراسة، ويلاحظ من خلال الجدول أن إجابات أفراد العينة على تسعة فقرات من أصل إحدى عشرة فقرة يتكون منها هذا المحور أشارت إلى درجة أهمية مرتفعة، فقد حصلت الفقرة الأولى والتي تنص على أن المعايير الجديدة تؤدي إلى "زيادة

الجدول رقم (4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية فقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وقدرتها على عكس الوضع المالي للمنشأة.	4.23	0.646	مرتفعة
2	الإسهام في ايجاد نظام محاسبي متكامل في هذه المنشآت من خلال سهولة الاستخدام والوضوح فيها.	4.09	0.633	مرتفعة
3	تسهيل اجراءات المقارنة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدولة الواحدة وبينها وبين الدول الأخرى.	3.74	0.854	مرتفعة
4	تخفيف حدة التعقيدات الموجودة في المعايير الدولية الكاملة وذلك بالالتزام بمعيار واحد مبسط.	3.90	0.922	مرتفعة
5	القضاء على أي مقترحات وتعديلات جانبية للهيئات المختلفة فيما يتعلق بالمحاسبة لهذه المنشآت.	3.45	1.023	متوسطة
6	قد يوفر تطبيق هذا المعيار قوائم مالية محددة تساعد المنشآت في حالات القروض والتأمين وغيرها.	3.80	0.911	مرتفعة
7	تسهيل عمل دوائر الضريبة في تحديد الضرائب المستحقة على هذه المنشآت.	3.69	0.916	مرتفعة
8	تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.94	0.801	مرتفعة
9	المساهمة في زيادة ترشيد القرارات من خلال اعطاء صورة عادلة عن ربحية المنشأة ووضعها المالي.	3.94	0.801	مرتفعة
10	توفير الوقت والجهد والتكلفة لوضع معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن	3.76	0.942	مرتفعة
11	تعديل المعايير الجديدة يتم كل ثلاث سنوات وليس كلما دعت الحاجة.	3.30	1.077	متوسطة

المحور الرابع: معوقات تطبيق المعايير الجديدة من

وجهة نظر المجيبين

يبين جدول رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة أهمية كل فقرة من فقرات المحور الرابع من إستبانة الدراسة والذي يغطي معوقات تطبيق المعايير الجديدة، يلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من وجود مزايا من تطبيق المعايير الجديدة إلا أن هناك معوقات تحدّ من تطبيقها، حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن الضعف في إلمام المحاسبين وخصوصاً مكاتب التدقيق الصغيرة بالمعايير الجديدة تشكل

أهمية مرتفعة في إعاقه تطبيق المعايير الجديدة، وتليها بالأهمية ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان ومن ثم تلاها بالأهمية النظرة للمحاسبة كأداة ضريبية وليس كنظام معلومات يساعد في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية سواء على مستوى المنشأة أو على المستوى الاقتصادي الوطني ككل، والخشية من الإفصاحات المختلفة التي تتطلبها هذه المعايير.

الجدول رقم (5)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية فقرات المحور الرابع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	الجمع بين الادارة والملكية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يؤدي إلى ضعف في عملية الإفصاح.	3.91	1.064	مرتفعة
2	النظرة للمحاسبة كأداة ضريبية يعتبر من أهم معوقات الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.	4.00	0.816	مرتفعة
3	تهتم المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن بمسك الدفاتر لأغراض إعداد قوائم مالية تلبية للمتطلبات القانونية.	3.89	0.933	مرتفعة
4	الضعف في إلمام المحاسبين وخصوصاً مكاتب التدقيق الصغيرة بالمعايير الجديدة.	4.06	0.840	مرتفعة
5	قلة إهتمام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بتدريب كوادرها المحاسبية على المعايير الجديدة بسبب تكاليف التدريب.	3.65	1.085	مرتفعة
6	يعتبر ملاك المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأن إلزام منشأتهم بهذه المعايير تدخل في خصوصيتها وإعاقة لأعمالها الفردية.	2.82	0.966	متوسطة
7	عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي	3.68	0.986	مرتفعة
8	إختلاف الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن مقارنة بالدول التي تضع هذه المعايير.	3.60	0.991	مرتفعة
9	محدودية الموارد المالية لتطوير هذا النوع من المنشآت.	3.49	1.039	متوسطة
10	ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في هذه المنشآت في مجال المحاسبة.	3.65	1.055	مرتفعة
11	ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان بهذه المنشآت.	4.01	0.858	مرتفعة

الحجم في الأردن، وفي المقابلة أشار رئيس مجلس ادارة الجمعية الى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ضرورة لا غنى عنها في الأردن كون معظم الشركات في الأردن تقع ضمن هذه الفئة، وكما أوضح رئيس مجلس الادارة بأن مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين قد طالب الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية باعتماد

نتائج مقابلة رئيس وأعضاء مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين قام أحد الباحثين بإجراء عدة مقابلات مع كل من رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وأربعة من أعضائه للإستفسار عن الأسباب التي أدت الى تأخر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

أدت الى التأخير في تطبيق المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى الآن من وجهة نظر الجمعية هي :-

1. قلة عدد إجتماعات الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية وتبدل رؤوسائها بإعتبارها الجهة المسؤولة عن إعتقاد معايير المحاسبة وضمن الالتزام بها في الأردن.
2. عدم وجود تعريف خاص من قبل الحكومة يحدد من هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنطبق عليها المعايير الدولية.
3. ضرورة إجراء بعض التعديلات في التشريعات والقوانين ذات العلاقة لتبني المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إختبار فرضيات الدراسة

أولاً: إختبار الفرضية الأولى

H01: لا تساهم المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت.

لإختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام إختبار (One-sample-T-Test) ، ويبين الجدول رقم (6) نتائج هذا الإختبار، ويُلاحظ من الجدول أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين متوسط إجابات عينة الدراسة والقيمة التي تم المقارنة معها (3)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تساهم في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت.

تطبيق هذه المعايير. وحدثاً قامت الهيئة العليا بتكليف جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بإعداد دراسة حول أهمية وإمكانية تطبيق هذه المعايير في الأردن.

وكما أكد أعضاء مجلس ادارة الجمعية من خلال المقابلات على ضرورة وأهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، و أشاروا بما ان هذه المعايير اعتمدت دولياً فهذا يعني ان هناك حاجة اليها، ومن فوائد تطبيقها هو التبسيط وإلغاء جميع المسائل والامور التي ليست ذات صلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تضمنتها معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة، وكذلك تخفيض التكاليف على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث متطلبات الإفصاح والمتطلبات القانونية والتي بدورها لها الاثر على حجم العمل المبدول (عدد مدققين أقل، ملفات عمل أقل) من قبل المحاسب القانوني الذي يقق على مثل هذا النوع من المنشآت. وكما أشار الأعضاء الى أن مجلس ادارة الجمعية قام بعمل دراسة وخرج بمسودة توصيات متعلقة بتعريف خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لأغراض تطبيق المعايير الدولية الجديدة يعتمد على حجم المبيعات وقيمة الاصول وعدد الموظفين وكذلك فوائد اعتماد معايير دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بناءً على التكلفة السابق من قبل الهيئة العليا، ولكن الى الآن لم تقر الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة هذه المسودة ولم يتم تبني تعريف واضح حيث ان الهيئة العليا هي صاحبة القرار والجهة المسؤولة عن اعتماد معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها في الاردن.

وفي النهاية أشار رئيس وأعضاء مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الى أن من أهم الأسباب التي

الجدول رقم(6)

إختبار One Sample T- Test للفرضية الأولى

المتوسط الحسابي Mean	الإنحراف المعياري Std.Deviation	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	نتيجة الفرضية العدمية
4.067	0.6009	19.446	1.96	93	0.000	رفض

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

H02: لا تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت. لإختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار (One-sample-T-Test) ، ويبين جدول رقم (7) نتائج هذا الاختبار، ويُلاحظ من الجدول أنه لا توجد فروقات ذات دلالة

الجدول رقم(7)

اختبار One Sample T- Test للفرضية الثانية

المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std.Deviation	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	نتيجة الفرضية العدمية
3.028	0.9039	0.331	1.96	93	0.741	قبول

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

H03: لا توجد مزايا من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. لإختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار (One-sample-T-Test) ، ويبين جدول رقم (8) نتائج هذا الاختبار، ويُلاحظ من الجدول أن هناك فروقات ذات دلالة

الجدول رقم(8)

اختبار One Sample T- Test للفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std.Deviation	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	نتيجة الفرضية العدمية
3.248	0.5972	16.106	1.96	93	0.000	رفض

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة

H04: لا توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. ولإختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار (One-sample-T-Test) ، حيث يبين الجدول (9) نتائج هذا الاختبار، ويُلاحظ من الجدول أن هناك فروقات ذات دلالة

إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات عينة الدراسة والقيمة التي تم المقارنة معها (3)، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه لا تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت.

إحصائية عند مستوى 1% بين متوسط إجابات عينة الدراسة والقيمة التي تم المقارنة معها (3)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد مزايا من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

إحصائية عند مستوى 1% بين متوسط إجابات عينة الدراسة والقيمة التي تم المقارنة معها (3)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن.

الجدول رقم(9)

اختبار One Sample T- Test للفرضية الرابعة

نتيجة الفرضية العدمية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	درجات الحرية Df	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط الحسابي Mean
رفض	0.000	93	1.96	16.732	0.4767	3.741

ملخص نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة وبعد القيام بتحليل ومناقشة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يتفق مدققو الحسابات على أن المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تساهم في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت.

2. يرى مدققو الحسابات أن بعض الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها منها يساهم في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت.

3. يعتبر الضعف في إلمام المحاسبين وخصوصاً مكاتب التدقيق الصغيرة، وضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن من أهم المعوقات لتطبيق المعايير الجديدة في هذه المنشآت.

4. لعل من أهم المزايا التي أشار إليها مدققو الحسابات من تطبيق المعايير هي تلك المتعلقة بزيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وقدرتها على عكس الوضع المالي للمنشأة، وهنا تكمن الأهمية كون الهدف الرئيس لأي نظام محاسبي هو تزويد متخذي القرارات ببيانات مالية ملاءمة وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين جودة اتخاذ القرارات.

5. يتفق مدققو الحسابات على استبعاد الربح للسهم الواحد، والبيانات المالية المرحلية، والموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع، وتقارير القطاعات من معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كونها ليست ذات جدوى بالنسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

6. لا يرى مدققو الحسابات أن إلزام المنشآت الصغيرة

والمتوسطة الحجم بتطبيق هذه المعايير يعتبر تدخلاً في خصوصيتها وإعاقة لأعمالها الفردية.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

1. تكثيف الإهتمام بالمعايير المحاسبية الجديدة من الناحية العلمية والعملية، وذلك من خلال عقد محاضرات تثقيفية ودورات تدريبية مستمرة في الجامعات والجمعيات المختصة والمعاهد حول المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لما تشكله هذه المنشآت من أهمية بالنسبة للاقتصاد الأردني.

2. ضرورة قيام الهيئات الرسمية في الأردن بإيجاد تعريف وتصنيف محدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ينسجم مع البيئة الأردنية.

3. قيام الجهات المعنية - مثل غرفة التجارة - في الأردن بعقد ورشات عمل أو دورات تستهدف كل من أصحاب وإدارات هذا النوع من المنشآت تهدف إلى توعيتهم بأهمية العملية المحاسبية وأهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4. يلاحظ أنه وبسبب حداثة إصدار وتبني هذه المعايير، يوجد نقص في الدراسات الأردنية بشكل خاص والدراسات العربية بشكل عام ولذلك يُوصى بضرورة القيام بدراسات مستقبلية لفحص مدى ملاءمة تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومدى تلبية هذه المعايير لحاجات مستخدمي البيانات.

المراجع

المراجع العربية

عزاوي، عمر، و مهاوة، أمال، (2012)، "المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية"، *مجلة الباحث*، عدد 11، الجزائر .

غرفة صناعة الزرقاء (2011)، "واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء"، وحدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الزرقاء، الأردن.

غرفة صناعة عمان (2010)، "التمويل طويل الأجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، عمان - الأردن.

القدومي، ثائر، (2012)، "تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن - المعوقات والتحديات"، *مجلة الجامعة الخليجية*، البحرين.

القواسمي، حاتم، (2008)، "الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية"، *المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18-19 تشرين الأول*، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

المحروق، ماهر، ومقابلة، إيهاب، (2006)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما"، *مركز المنشورات الصغيرة والمتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية*، عمان - الأردن.

مجلة المدقق، العدد 81-82 - تشرين الأول 2009، ص4، عمان، الأردن.

المشهوروي، أحمد، والرملاوي، وسام، (2012)، " أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها"، *مجلة جامعة الأقصى*، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد الثاني، ص125 .

هيكل، محمد، (2003)، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النبل العربية، ط1، القاهرة، مصر.

البنك المركزي، (2012)، "تعميم بخصوص دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم رقم (10/5/7235) - تاريخ <http://www.cbj.gov.jo>.1/7/2012

جريدة الرأي، (2011)، "المركزي يحدد تعريفا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، (13-1-2011)، عمان، الأردن.

http://www.alrai.com/article_ml440531.html جريدة الغد، (2011)، "البنك المركزي يحدد تعريف الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم"، عمان، الأردن.

<http://www.alghad.com/index.php/article/538654.html>

الحنواي، حمدي، (2006)، "تنظيم المشروعات الصغيرة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر .

سلمان، ميساء، (2009)، "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

السعافين، هيثم، (2008)، "قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"، *المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن*، عمان - الأردن.

صالح، مرزاق، وفتيحة، بوهرين، (2010)، "الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية"، *بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة*، جامعة سعد دحلب، البليلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

العبايجي، زينب، (2013)، "مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

Amman, Jordan. Available at:

<http://www.alghad.com/index.php/article/538654.html>

Al-Henawi, H., (2006), "Small Enterprise Organization", *Alexandria Book Center*, Egypt.

Al-Mahrouq, M. and Magableh, I.(2006)," *Small and medium enterprises their Importance and their constraints*", The Small and Medium Publications

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Abayji, Z. (2013), "*The extent to which SMEs can comply with the requirements of the International Accounting Standard on Data Presentation*", Master Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.

Al-Ghad Newspaper, (2011), Central Bank defines the definition of medium and small size companies,

- Center of the Arab Academy for Banking Sciences, Jordan.
- Al-Mashharawi, A., and Ramlawi, W., (2012), "**The main problems and obstacles facing the financing of small projects funded by foreign organizations operating in the Gaza Strip from the point of view of their employees**", *Al-Aqsa University Journal, Human Sciences Series*, 19(2):125.
- Al-Rai Newspaper, (2011), "Central defines the definition of small and medium-sized enterprises", (13-1-2011), Amman, Jordan.
- Available at: http://www.alrai.com/article_ml440531.html.
- Amman Chamber of Commerce, (2010), "Long Term Financing for Small and Medium Enterprises", Amman, Jordan.
- Azzawi, O. and Mahawah, A. (2012), "**International Financial Reporting Standard for SMEs: An Opportunity and a Challenge for Developing Countries**", *Al-Baheth Journal*, 11, Algeria.
- Central Bank, (2012), "Announcement on Supporting Small and Medium-sized Enterprises (No. 7235/5/10) - the date of 1/7/2012.
- Available at: <http://www.cbj.gov.jo>.
- Heikal, M., (2003), "Small Business Management Skills". First Edition, *Arab Noble Group*, Cairo, Egypt.
- Journal of the Auditor*, No. 81-82 - October 2009, p.4, Amman, Jordan
- Qaddoumi, T, (2012), "**Microfinance in Jordan- Constraints and Challenges**", *Gulf University Journal*, Bahrain.
- المراجع الاجنبية**
- Aboagye-Otchere, F. and Agbeibor, J. (2012), "The International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMES)". *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 10 (2): 190-214
- Agwu, M. and Emeti, C.(2014), "Issues, Challenges and Prospects of Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) in Port-Harcourt City, Nigeria". *European Journal of Sustainable development*. 3(1):101-114.
- Albu, C., Albu , N. and Maria, A. (2013), "Implementation of IFRS for SMEs in Emerging Economies: Stakeholder Perceptions in the Czech Republic, Hungary, Romania and Turkey", *Journal of International Financial Management & Accounting*, 24(2): 140-175.
- Chowdhury, M., Islam , R., Johnson, J. and Alam, Z. (2013). "Constraints to the Development of Small and Medium Sized Enterprises in Bangladesh: An Empirical Investigation", *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7,(8): 690-696.
- Qawasmī, H. (2008), "**Considerations to be taken into account when accounting for SMEs in accordance with International Financial Reporting Standards**", The eighth International Scientific and Professional Conference, October 18-19, Jordan Association of Certified Public Accountants, Amman, Jordan.
- Saaafin, H. (2008), "**Reading in International Financial Reporting Standards for Small and Medium Enterprises**", The eighth International Scientific and Professional Conference, October 18-19, Jordan Association of Certified Public Accountants Amman, Jordan.
- Saleh, M. and Fatihah, B.,(2010), "Accounting Innovation through International Accounting Standards", *Paper presented at the International Conference on Creativity and Organizational Change in Modern Organizations*, Saad Dahlab University, Blida, Faculty of Economic Sciences and Sciences Steering, Algeria.
- Salman, M. (2009), "**The Development Impact of Small Projects Funded under the Development Strategy: An Empirical Study on Projects funded by the Employment and Enterprise Development Authority**", unpublished Master Thesis, The Arab Open Academy in Denmark.
- Zarqa Chamber of Commerce, (2011), "The Reality of Small and Medium Industrial Enterprises in Zarqa Governorate", Small and Medium Enterprises Support Unit, Zarqa, Jordan.

- Ganbold, B. (2008)." Improving Access to Finance for SME: International Good Experience and Lessons for Mongolia", *IDE-JETRO*, No 438.
- Jain, M. and Gandhi, S.(2015)." Accounting for Fixed Assets for SMEs in India vs. IFRS for SMEs:A Comparative Study and the Challenges Ahead". *International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies*, 02(6): 195-204.
- IASB.(2009)." IFRS For SMEs". Available at :<https://www.iasb.org>
- Kilic, M; Uyarb, A; Atamanc ,B. (2014)."Preparedness for and perception of IFRS for SMEs: evidence from Turkey". *Accounting and Management Information Systems*, 13(3): 492-519.
- Nerudova, D. and Bohusova, H. (2008). "The empirical study of the SMEs position in the process of IFRS for SMEs application in the Czech Republic", *Economics and Management*, 13: 163-169.
- Guthrie, R.(2007)." IFAC Small & Medium Committee Strategy ", Botswana Institute Accountants International Conference, (On -Line), available: <http://www.ifac.org/Media Center/?q=node/view/483>.
- Rocha, E. (2012)," The Impact of Business Environment on Small and Medium Enterprise Sector's Size and Employment: A Cross Country Comparison", International Conference on Small and Medium Enterprises Development with a Theme? Innovation and Sustainability in SME Development?, (On-Line),available: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2212567112003486>

The Relevance of Applying IFRS for SMEs in Jordan: An Explanatory Study from the Jordanian Auditors' Viewpoint

Mishiel Said Suwaidan¹, Mahmoud Hassan Qaqish², Hanady Turki Bataineh³, Lina Jamal Hammad⁴

ABSTRACT

This study aimed at investigating the perceptions of a sample of Jordanian auditors about the relevance of applying international reporting standards for small - and medium- size enterprises (SMEs) in Jordan. To achieve this objective, a questionnaire was developed and distributed to (145) auditors. Of the 145 distributed questionnaires, 94 questionnaires were returned and used in the analysis. In addition, for more clarification of the reasons behind the delay in applying the standards in Jordan, an interview was conducted with the Chairman of the Jordanian Association for Certified Public Accountants. The results of the study indicated that there is a support for the existence of standards for SMEs and that these standards serve the informational needs of the users of financial reports of these enterprises. The results also indicated that one of the main obstacles facing the application of these standards in Jordan is the lack or, sometimes, the absence of an internal control system in these enterprises. In addition, other reasons for the delay in applying the new standards were: the continuous change in people who represent the higher commission, as well as the absence of a clear agreed upon definition of what constitute small and medium enterprises. The study recommended to pay more attention to these standards through holding lectures and training seminars at universities and in professional societies to educate interested parties about these standards and the importance of SMEs in the Jordanian economy.

Keywords: Explanatory study, Jordanian auditors, International reporting standards, Small and medium-size enterprises.

¹Al-Ahliyya Amman University, msuwaidan@ammanu.edu.jo

²Yarmouk University, mqaqish@yu.edu.jo

³Al-Balqa' Applied University, hanadybataineh@bau.edu.jo

⁴Researcher

Received on 26/3/2017 and Accepted for Publication on 23/9/2017.